

Distr.
GENERAL

A/50/408
6 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ٤٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٤	أولا - مقدمة
٣	٥ - ٤٩	ثانيا - أنشطة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة في إزالة الألغام
١٤	٥٠ - ٧٩	ثالثا - برامج الأمم المتحدة للعمل على إزالة الألغام: نهج متكامل
١٥	٥٤ - ٧٤	ألف - عناصر برامج إزالة الألغام
١٥	٥٦ - ٦٣	١ - إيجاد القدرات الوطنية
١٧	٦٤ - ٦٦	٢ - استقصاءات الألغام
١٨	٦٧ - ٧٠	٣ - التثقيف والتدريب في مجال التوعية بوجود الألغام ..
١٩	٧١ - ٧٤	٤ - معالجة وتأهيل ضحايا الألغام الأرضية
٢٠	٧٥ - ٧٩	باء - تنسيق الأنشطة
٢١	٨٠ - ٩٩	رابعا - الموارد اللازمة لبرامج الأمم المتحدة
٢١	٨٢	ألف - عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات
٢١	٨٣	باء - الأنصبة المقررة لحفظ السلام
٢٢	٨٤ - ٩٠	جيم - الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام
٢٤	٩١ - ٩٩	دال - القدرة الاحتياطية على إزالة الألغام
٢٦	١٠٠ - ١٠٨	خامسا - الإجراءات المتصلة بإيجاد حل سياسي
٢٨	١٠٩ - ١٢٠	سادسا - الاستنتاج

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بتوافق الآراء القرار ٢١٥/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والمعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، وأكدت الجمعية العامة في هذا القرار بالغ قلقها إزاء المشكلة الإنسانية الجسيمة الناجمة عن وجود الألغام البرية ولأن عدد الألغام التي تزرع كل سنة يفوق العدد الذي يمكن إزالته خلال نفس الفترة.

٢ - ولقد واصلت المشكلة العالمية للألغام البرية نموها في العام الماضي مع زرع ألغام جديدة بسرعة تجاوزت سرعة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات لإزالتها. وأدى القلق المستمر والمنازعات الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة وأفريقيا وآسيا والقوقاز وأمريكا اللاتينية، مجتمعة، إلى نشوء تلوث جديد من الألغام مع ما يترتب على هذا التلوث من عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة يبتلى بها السكان المدنيون لأجل طويل. وكلما ازدادت المنازعات الداخلية والحروب الإقليمية، أصبح رواج الألغام المضادة للأفراد كسلاح رخيص وفعال للاحتواء والإرهاب أكثر رسوخا. ولا تزال الألغام تزرع دون وضع علامات تشير إلى أماكنها أو أسيجة حولها أو خرائط لمواقعها، رغما عما يقضي به القانون الدولي. ولا تزال الذخائر غير المفجرة تملأ ميادين القتال، وأدى ازدياد استخدام القنبيلات وغيرها من الذخائر الصغيرة التي تطلق بالصواريخ والمدفعية ومن الطائرات، إلى تفاقم هذه المشكلة بزيادة كمية مخلفات النزاع من الأنقاض التي يحتمل أن تكون مهلكة. ويشير عدم الاستقرار المستمر في العديد من بقع العالم إلى أن هذه المشكلة ستستمر في التفاقم ما لم تفرض ضوابط فعالة على إنتاج الألغام البرية وتصديرها وتوزيعها واستخدامها.

٣ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢١٥/٤٩ إلى عقد اجتماع دولي مبكر بشأن إزالة الألغام. وتلبية لذلك الطلب، عقد الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام، في جنيف، من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥. واشتمل الاجتماع على ثلاثة عناصر: جزء رفيع المستوى خصص للبيانات التي أدلت بها الحكومات والمنظمات، وأتاح في الوقت نفسه فرصة للمشاركين لإعلان تبرعاتهم للصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام ولقدرة الأمم المتحدة الاحتياطية في مجال إزالة الألغام؛ وتسعة أفرقة من الخبراء لمناقشة مختلف الجوانب المحددة لمشكلة الألغام البرية؛ ومعرض ركّز على أثر الألغام البرية على السكان المصابين ببلائها والجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه المشكلة. وعقد هذا الاجتماع على هيئة محفل لزيادة الوعي الدولي بمختلف أبعاد مشكلة الألغام البرية، والتماس المزيد من الدعم السياسي والمالي لأنشطة الأمم المتحدة في ذلك المجال، والتشجيع على زيادة التعاون الدولي. واشترك في الاجتماع ٩٧ حكومة و ١١ منظمة حكومية دولية و ١٦ هيئة من هيئات الأمم المتحدة و ٣١ منظمة غير حكومية، مما ولّد الاهتمام الرفيع المستوى بهذه المسألة.

٤ - وطلبت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٢١٥/٤٩ من الأمين العام أن يقدم اليها، قبل دورتها الخمسين، تقريرا يغطي أنشطة الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام خلال العام الماضي وعن عمل الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام. وهذا التقرير مقدم وفقا لذلك الطلب.

ثانيا - أنشطة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة في إزالة الألغام

٥ - قدمت الأمم المتحدة المساعدة الى عدة بلدان في العام الماضي. وقدمت مساعدتها، حيثما كان من الضروري والمناسب، عن طريق إنشاء برامج أدمجت فيها جميع الأنشطة المتصلة بالألغام، بما في ذلك ما يتعلق بالألغام من عمليات استقصاء، وتدريب، وتوعية، وعلاج طبي، وإعادة تأهيل. وللإضطلاع بهذه الأنشطة المتعددة الوجوه، تلجأ الأمم المتحدة الى عدد من كيانات الأمم المتحدة المتميزة التي تأتي بالالتزام والخبرة الفنية الى الأنشطة المتصلة بالألغام، التي تشترك فيها.

٦ - واضطلعت عدة كيانات في الأمم المتحدة بأنشطة متصلة بالألغام من أجل تنفيذ ولاياتها المختلفة:

(أ) تعمل إدارة الشؤون الإنسانية كمركز تنسيق لجميع الأنشطة المتصلة بالألغام البرية في منظومة الأمم المتحدة، فتكفل وضع سياسات متسقة ووضع برامج متكاملة للعمل المتصل بالألغام، وتعبئة الموارد اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام البرية، وتنسيق الأنشطة في هذا المجال على نطاق المنظومة؛

(ب) وتضطلع إدارة عمليات حفظ السلام بأنشطة متصلة بالألغام فيما يتعلق ببعثات حفظ السلم. وتشترك هذه الإدارة مع إدارة الشؤون الإنسانية في المساعدة على إعداد الخطط لبرامج الأمم المتحدة للعمل المتصل بإزالة الألغام. وتسدي هذه الإدارة المشورة بشأن التنفيذ العملي لتلك الخطط في مجالات التدريب، والاستقصاء، والإزالة، والإدارة، والمعدات المتخصصة، وبشأن الاحتياجات المتعلقة باستحداث تكنولوجيات جديدة لإزالة الألغام؛

(ج) واتجه جل الجهود التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل حماية اللاجئين وضمان عودتهم الطوعية سالمين، نحو أنشطة التوعية بالألغام، ولكنها شملت أيضا، في حالات استثنائية، أنشطة إزالة ألغام والاستقصاء ووضع علامات؛

(د) وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأنشطة تستهدف منع إصابة الأطفال في البلدان المبتلية بوباء الألغام، ولاسيما من خلال برامج التوعية بالألغام. وتقوم اليونيسيف، في حالات وقوع الإصابات، بمساعدة الأطفال على الشفاء بدنيا ونفسانيا وإعادة إدماجهم في المجتمع؛

(هـ) ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسليماً منه بأن إزالة الألغام والتوعية بها وإعادة تأهيل المصابين هي أمور إنمائية، في طائفة من الأنشطة التي توفر الدعم للمكاتب الوطنية للعمل المتعلق بالألغام كما توفره لعمليات استقصاء الألغام وإزالتها ولبرامج التدريب في مجالها؛

(و) واضطلع برنامج الأغذية العالمي بمشاريع لإزالة الألغام، من أجل تطهير الطرق الرئيسية الضرورية لتوصيل الإغاثة الغذائية، وهو يوفر الدعم أحياناً كثيرة لجهود الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بالألغام، عن طريق تزويدها بالدعم الغذائي والسوقي؛

(ز) واضطلعت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية، بأنشطة متصلة بالألغام، ولكن على نطاق محدود نسبياً.

٧ - وهناك، بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة، منظمات أخرى مشتركة بنشاط في تخفيف مشكلة الألغام البرية. إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل بنشاط كبير في جهود العلاج وإعادة التأهيل. ويشترك العديد من المنظمات غير الحكومية في أنشطة استقصاء الألغام، والتوعية بها، وإعادة تأهيل المصابين من جرائها، وإزالتها.

٨ - وتضطلع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعمليات إزالة الألغام لغرضين رئيسيين. أولاً، إن إزالة الألغام كثيراً ما تكون ضرورية لإيجاد بيئة آمنة من أجل الاضطلاع بمهمة حفظ السلام. وثانياً، اشتركت هذه القوات وتشترك بشكل مكثف في برامج كبيرة لإزالة الألغام في الحالات التي تكون فيها إزالة الألغام ضرورية لتنفيذ جزء آخر من ولاياتها. ففي كمبوديا، مثلاً، شملت ولاية الأمم المتحدة لحفظ السلام إجراء انتخابات، فأزيلت الألغام من مواقع الاقتراع. وفي أنغولا، يتمثل جزء من ولاية الأمم المتحدة لحفظ السلام في إعادة حرية التنقل للناس وإنشاء قدرة أهلية على إزالة الألغام، وبالتالي، ستعمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على نحو وثيق مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة في وضع برامج متكاملة.

البرامج القطرية المحددة

أفغانستان

٩ - هنالك ما يقدر بـ ١٠ ملايين من الألغام الموثقة في جميع أنحاء أفغانستان، وهي بلد لا تزال تعاني من الصراع الداخلي. وتوجد الألغام والأجهزة غير المفجرة تقريباً في كل منطقة يمكن أن تخطر على البال. والأغلبية العظمى من هذه الألغام ماثلة بطريقة عشوائية، ولا توجد وثائق تدل على مواقعها المحددة. وحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنه توجد في أفغانستان أكثر من ١٥٠ منطقة متأثرة بالألغام. وتعتبر الألغام مشكلة خاصة على حدود البلد، لأنها تشير تحديات خاصة فيما يتعلق بعملية العودة الطوعية لللاجئين.

١٠ - ويعتبر برنامج إزالة الألغام، الموجود داخل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية المتصلة (UNOCHA)، أطول البرامج الجارية لإزالة الألغام التي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة. وهناك أربعة عناصر رئيسية لهذا البرنامج هي: الإزالة، والتدريب على الإزالة، والدراسات الاستقصائية لحقول الألغام، والتثقيف والتوعية بالألغام. ويجري تنفيذ هذا البرنامج على يدي ٩٢٥ ٢ من العاملين في صفوف ست منظمات أفغانية غير حكومية ومنظمة دولية غير حكومية واحدة ووكالة إغاثة تابعة لحكومة جمهورية إيران الاسلامية. ولقد قامت هذه المنظمات بوضع حدود واضحة لتقسيم العمل حسب الأنشطة (مثال، التدريب والتوعية والإزالة) و/أو المناطق الجغرافية. ولا يزال البرنامج يسعى جهده للتوحيد، وقد نشرت إجراءات موحدة للتشغيل تشمل المسائل التقنية والتنفيذية والإدارية ويجري تطبيقها من قبل المنظمات المعنية بإزالة الألغام.

١١ - وحتى نهاية عام ١٩٩٤ تمت إزالة ما مجموعه ٧٥٤ ١٠٩ لغما، وتحطيم ٧٦٤ ٢١٥ من الأجهزة غير المفجّرة، وجعل ٥٤ مليون متر مربع من الأراضي مأمونة، وتلقى حوالي ٤٠٠ ٤٩٧ ٢ شخص دورات إحاطة في مجال التوعية بالألغام. وبلغت إنجازات البرنامج في عام ١٩٩٤ ضعفي إنجازاته في عام ١٩٩٣، ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير لاطراد وازدياد التمويل. وحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية المتصلة بأفغانستان فإنه إذن بفضل المعدل الذي حوّل عليه في عام ١٩٩٤، واستمرار التمويل، سوف يتم إنجاز جميع أولويات الإزالة بنهاية عام ١٩٩٧. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٥ تم تجاوز أهداف منتصف السنة - حيث أنجزت الدراسة الاستقصائية لـ ٢٤٠ ١٧ ٠٤٨ مترا مربعا وتم تنظيف ٣٤٩ ٣٤٧ ١٢ مترا مربعا، وجرى تدريب ٢٧٠ ٠٠٠ مدني على التوعية بالألغام، وتلقى ١ ٥٥٥ من الموظفين الميدانيين التدريب الأساسي أو المتقدم.

١٢ - وفي عام ١٩٩٤ قام البرنامج، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتعميم أنشطته في مجال التوعية بالألغام على اللاجئين الأفغان العائدين من جمهورية إيران الإسلامية. ولهذا الغرض توجد أفرقة للتوعية بالألغام مرابطة في نقاط الخروج التي تقع على الحدود. وقام مشروع تابع لمنظمة العمل الدولية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية المتصلة بأفغانستان، بتقديم دورات للموظفين المناطة بهم المسؤولية عن تدريب المدربين على إزالة الألغام، وجرى توفير التدريب المهني لمن تعرضوا للاعاقة أثناء أنشطة إزالة الألغام. وأنجز هذا المشروع في نهاية عام ١٩٩٤ ولكن لم تتلق الاقتراحات المتعلقة بمواصلة هذا العمل أي تمويل حتى الآن.

١٣ - وحينما خمدت معارك الشوارع التي دامت لأشهر في كابول في شهر آذار/مارس ١٩٩٥، قامت أفرقة البرنامج بتحديد ٢٥٢ من المواقع الجديدة التي زرعت فيها الألغام على امتداد رقعة تبلغ مساحتها ٢٢ كيلومترا مربعا حول المدينة. ومن هذه المنطقة، صنفت قطعة تبلغ حوالي ١٠ كيلومترات مربعة بأنها منطقة أولوية عليا. وأدت عودة اللاجئين إلى المدينة إلى زيادة متواصلة في عدد المصابين بالألغام البرية - ٥٠٠ شخص في شهر نيسان/أبريل وحده، وفقا لما ذكرته لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولدى البرنامج حاليا

١٠ أفرقة لإزالة الألغام، و ٧ أفرقة لإجراء الدراسات الاستقصائية للألغام، و ٥ أفرقة من الكلاب، تعمل كلها في كابول.

١٤ - وتبلغ الاحتياجات الاجمالية لميزانية البرنامج لعام ١٩٩٥ ما مقداره ٢٥ ٠٥٠ ٠٠٠ دولار. وبما أنه أتيح فعلا مبلغ ٧ ٠٥٠ ٠٠٠ دولار، التمس في النداء الموحد الأخير، الذي وجه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، المبلغ المتبقي ومقداره ١٨ مليون دولار. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٥، قبض مبلغ ٦٨٦ ١٢٦ ١١ دولارا استجابة لهذا النداء. وفي الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام (انظر الفقرة ٣) جرى التعهد بمبلغ إضافي مقداره ٧٧٠ ٤٤٧ ٣ دولارا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية المتصلة بأفغانستان، ومبلغ ٦٢٥ ٠٠٠ دولار لأنشطة العلاج وإعادة التأهيل التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية.

١٥ - وتشمل أهداف البرنامج لعام ١٩٩٥ توفير التعليم والتوعية بالألغام لـ ٩٠٠ ٠٠٠ مدني، بميزانية تبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار، وعقدت ثماني حلقات للتدريب الأساسي لـ ٢٤٠ طالبا، وثمانى دورات لمرحلة ما قبل البث، وأربع دورات لقادة الأفرقة لصالح ٨٠ طالبا، وأربع دورات إضافية لـ ٦٠ طالبا، بميزانية تبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسوف يجري تشغيل ٢٠ فريقا من أفرقة الدراسات الاستقصائية لحقول الألغام في ٢٠ ولاية، تخضع فيها ١٨ مليون متر مربع للدراسة، بميزانية تبلغ ١ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. وتبلغ ميزانية إزالة الألغام ١٩ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار، رصدت فيها اعتمادات لـ ٤٨ من أفرقة الإزالة اليدوية للألغام من المزمع أن تؤدي عملها في ١٩ ولاية، على امتداد رقعة مستهدفة تبلغ مساحتها ١٥ ٨٥٠ ٠٠٠ متر مربع.

أنغولا

١٦ - يقدر عدد الألغام في أنغولا بما يتراوح من ٩ إلى ١٥ مليون لغم من الألغام البرية التي زرعت خلال ثلاثة عقود من الحرب الأهلية. وحتى الآن تسببت هذه الألغام في ما يصل إلى ٧٠ ٠٠٠ من حالات البتر. وشرع الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون في العودة عقب التوقيع على بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في العودة، مما جعل المهمة الإنسانية المتمثلة في إزالة الألغام أكثر إلحاحا. وتجرى في الوقت الحاضر الأعمال التحضيرية لتنفيذ برنامج كبير لإزالة الألغام. ويدل اشتراك عدد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على أهمية الاضطلاع ببرنامج منسق ومتكامل.

١٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٤ أنشئ المكتب المركزي لعمليات الألغام ضمن إطار وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أنغولا (UCAH). وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٥، ظل نشاط المكتب المركزي لعمليات الألغام مقصورا على تنسيق برامج التوعية بالألغام وإنشاء جهاز تنسيقي عام، بما في ذلك قاعدة للبيانات المتعلقة بالألغام، نظرا لتأخيرات في مجال التمويل. ونسبة لانعدام السلم، ظل نشاط جمع المعلومات المتعلقة بحقول الألغام محدودا نظرا لهواجس لدى الحكومة والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بأن مثل هذه المعلومات من شأنها أن تعرض أمنهما للخطر. وتم الشروع في دراسة استقصائية عن الألغام في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ومنذ ذلك التاريخ ما فتئت المنظمات الحكومية الدولية تمد يد المساعدة في إجراء دراسة استقصائية في مناطق التجميع التي سوف ترابط فيها الفصائل العسكرية الأنغولية. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٥، أجريت دراسات من هذا القبيل في ١٠ من بين ١٤ منطقة من

مناطق التجميع فيما يتعلق بالألغام. وتجري الإزالة الفعلية للأرقام من قبل منظمات دولية حكومية وقوات المهندسين التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (UNAVEM III) وقوات الحكومة ويونيتا.

١٨ - وللمكتب المركزي لعمليات الألغام ميزانية تشغيلية تبلغ ٢٩ ٤٤٩ ٠٠٠ دولار لعمليات خلال الأشهر الـ ١٢ الأولى، منها مبلغ ٨٠ ٨٩ ١٧٠ دولار عبارة عن مساهمة عن طريق التبرعات المقررة، ومبلغ ٢٠٠ ٤٠٤ دولار يلزم تعبئته عن طريق المناشدة الموحدة. وحتى هذا التاريخ جرى استلام مبلغ صغير للغاية من هذه المناشدة - ١,٢ ملايين دولار فقط - ولكن بعض الحكومات أعلنت في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقد في جنيف رغبتها في دعم مشاريع محددة لإزالة الألغام. وتعكف إدارة الشؤون الانسانية حاليا على التعاون بشكل وثيق مع المكتب المركزي لعمليات الألغام فيما يتعلق بوضع قائمة بمشاريع إزالة الألغام ذات الأولوية العليا.

١٩ - وسوف يركز المكتب المركزي لعمليات الألغام، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، على المساعدة في إنشاء قدرة محلية لإزالة الألغام عن طريق تدريب الموظفين المحليين على مختلف جوانب عمليات إزالة الألغام وعلى المهارات الإدارية ذات الصلة بتلك العمليات. ويجري تزويد مدرسة التدريب على إزالة الألغام بالموظفين وسوف يتم الشروع في تدريب فيلق من الأنغوليين العاملين في مجال إزالة الألغام في آواخر عام ١٩٩٥، إذا ما اعتمدت الميزانية في الوقت المناسب. وفي الوقت الحاضر توجد مدارس للتدريب في مجال الألغام تعتبر أصغر حجما ومؤقتة، أنشأتها منظمات غير حكومية في كويتو ولوينا وملانغي.

٢٠ - ولدى التوقيع على بروتوكول لوساكا تولت حكومة أنغولا المسؤولية عن كافة الأنشطة ذات الصلة بالألغام البرية داخل أنغولا. وقامت الحكومة بإنشاء المعهد الوطني لإزالة العقبات المتفجرة (INAROE) وأسندت إليه المسؤولية عن هذا البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتحديد قرابة ١٢٠٠ من الجنود السابقين، من ضمن جنودها هي وقوات يونيتا، للاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بإزالة الألغام.

٢١ - وشرع برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع وحدة تقديم المساعدة الانسانية إلى أنغولا، في أنشطة لإزالة الألغام في مطلع عام ١٩٩٥، على امتداد ممرات النقل الرئيسية. ونجح مشروع تكلفته ٢,٤ ملايين دولار في فتح طريقي ملانغي - لواندا وكويتو - لوبيتو مما أتاح حرية حركة الانتقال للناس والتجارة، وعمليات تسليم المساعدة الانسانية التي كانت فيما مضى تسلم بالعمليات الجوية. وشملت هذا المشروع تعاون برنامج الأغذية العالمي مع منظمة المساعدة الشعبية النرويجية على عقد حلقة تدريبية مدتها ٦ أسابيع لـ ٦٠ من العاملين المحليين في مجال إزالة الألغام وللاضطلاع بالأنشطة لإزالة الألغام في ملانغي.

٢٢ - وبدأت عمليات التوعية بالألغام، التي قام بتنسيقها ضابط التوعية بالألغام في المكتب المركزي لعمليات الألغام، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على يدي اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الأنغولية، وذلك باستخدام وسائل الاعلام الوطنية ورسائل مطبوعة على الحقائق والملابس، في ذلك الحين قامت مفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع برنامج تدريبي للتوعية بالألغام، سوف يتم تنفيذه كجزء من عملية الإعادة الطوعية للاجئين الأنغولييين. ويشترك في أنشطة التوعية بالألغام كذلك عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية. وسوف يقوم المكتب المركزي لعمليات الألغام بتعميم برامجه في مجال التوعية بالألغام على جميع مخيمات العودة الطوعية للاجئين، وعلى المشردين داخليا، وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية المتأثرة في أنغولا.

٢٣ - كذلك تقوم وكالات تابعة للأمم المتحدة بأنشطة طبية ذات صلة بالألغام. إذ تعتزم منظمة الصحة العالمية أن تعمل، بالتعاون مع حكومة أنغولا، على تعزيز مصرف الدم الموجود في لواندا، لضمان الإمداد بالدم المأمون لعدد إضافي متوقع من ضحايا الألغام، وكلما عاد المزيد من اللاجئين. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، قامت اليونيسيف بوضع برنامج لمساعدة الأطفال المصابين بجروح نتيجة الألغام البرية.

كمبوديا

٢٤ - تستأثر كمبوديا التي ينتشر فيها من ٨ الى ١٠ ملايين لغم بري بأعلى نسبة مئوية من الأشخاص الذين بترت أطراف لهم، ويقدر أن واحدا من كل ٢٣٦ شخصا فقد طرفا من أطرافه أو أصيب إصابة أخطر. وقد أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٢ المركز الكمبودي للعمل على إزالة الألغام، لتوفير هيكل وطني متكامل يتيح بناء قدرات لإزالة الألغام. وتولى المركز أنشطة إزالة الألغام عن هيئة إزالة الألغام التابعة لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي اضطلعت بعمليات إزالة الألغام حتى نهاية ولايتها. ولا تزال الأمم المتحدة تشارك في البرنامج الكمبودي من خلال توفير المشورة التقنية للمركز. وسينتهي هذا المشروع الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٢٥ - وأزال البرنامج الكمبودي لإزالة الألغام، حتى أواسط عام ١٩٩٥، ما مجموعه ٦٢ ٠٠٠ لغم بري ونحو ٢٤ ٠٠٠ جهاز متفجر آخر، من مساحة قدرها ١٦,٥ مليون متر مربع. وخلال العام الفائت، أزال المركز الألغام البرية على نحو أسرع وآمن من أي وقت مضى. وتقوم كل فصيلة من فصائل المركز بتطهير مساحة تقدر بـ ٥٠٠ الى ١ ٠٠٠ متر مربع في اليوم الواحد، وأزال خبراء الألغام حتى آب/أغسطس ١٩٩٥، ٢٣٣ حقل ألغام. وجميع موظفي المركز كمبوديون، باستثناء ٢٨ فردا عسكريا أجنيا (سيخفص عددهم الى ١٧ فردا خلال عام ١٩٩٥) وبضعة خبراء من منظمات غير حكومية.

٢٦ - وعقد المركز ٢٢٣ درسا من دروس التوعية بالألغام، حضرها ٤٨٢ ٥٦ شخصا. كما شاركت اليونيسيف واليونسكو في برنامج التوعية بالألغام في كمبوديا. وتوفر اليونيسيف الدعم لبرنامج توفير الأطراف الصناعية والتجبير للأطفال والنساء التابع لصندوق كمبوديا، والمتخصص في تزويد النساء والأطفال بأطراف اصطناعية.

٢٧ - وتمول عمليات المركز من تبرعات تقدم استجابة لنداء مشترك صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية في أواخر عام ١٩٩٣. والتمس النداء ٢٠ مليون دولار لفترة السنتين من

نيسان/أبريل ١٩٩٤ إلى آذار/مارس ١٩٩٦. وجرى حتى آب/أغسطس ١٩٩٥ تقديم أو التعهد بتقديم ١٨ مليون دولار.

٢٨ - ومما يؤسف له أن النزاع في كمبوديا لا يزال مستمرا، وأن الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية لا يزال يزرع الألغام في المناطق التي يسيطر عليها. ومما يثير القلق الدلائل الأخيرة التي تشير إلى أن الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية يستخدم ألغاما مصنوعة محليا من الأسمدة وزيوت التشحيم والمسامير، لا تقل فعاليتها عن فعالية الألغام المستوردة. ويزيد هذا الأمر من حدة مشكلة الألغام البرية في كمبوديا.

تشاد

٢٩ - جرى تنفيذ مهمة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، بناء على طلب حكومة تشاد، لتقييم نطاق مشكلة الألغام، ويجري حاليا النظر في الأنشطة التي يمكن القيام بها.

السلفادور

٣٠ - بُعِد توقيع اتفاقات السلام بين القوات المسلحة السلفادورية وجبهة فارابوندو مارتني للتحرير الوطني في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بدأت اليونيسيف برنامجا يهدف إلى منع حصول حالات وفاة عرضية نتيجة زرع ما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ لغم في البلد. ويتمثل الهدف الأول لبرنامج التوعية بوجود الألغام في تحديد حقول الألغام وتعليق لافتات الخطر، وتوعية السكان في مناطق وجود الألغام بتجنب أي تماس مع الألغام أو المتفجرات، ودعم الجهود في سبيل تعطيل الألغام. وفي الوقت ذاته، عهدت حكومة السلفادور إلى شركة خاصة بالاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام. وقد تم الانتهاء من ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي حين لم يبلغ عن حصول حوادث ناتجة عن انفجار ألغام برية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تسببت القنابل اليدوية وغيرها من الأجهزة المتفجرة بجرح ٢٧١ شخصا، من بينهم ٤٢ طفلا. ونتيجة لهذا التطور الجديد، شرعت لجنة برنامج التوعية بوجود الألغام في المرحلة الثانية من المشروع، التي تتمثل في التخلص من كل ما تبقى من أجهزة متفجرة في السلفادور. وقد جرت معاودة جهود التوعية العامة طوال فترة الـ ١٥ شهرا التي سيستغرقها تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التوعية بوجود الألغام.

يوغوسلافيا السابقة

٣١ - يقدر عدد الألغام المزروعة في البوسنة والهرسك وكرواتيا بالملايين. ويضطلع الجنود التابعون لقوة الأمم المتحدة للحماية بأنشطة محدودة لإزالة الألغام، وذلك بغية تنفيذ ولايتهم المتمثلة في تيسير وصول قوافل المساعدات الانسانية. كما توفر قوة الحماية أيضا نوعا من الإشراف على إزالة الألغام التي تقوم بها القوات المحلية في المناطق غير المتنازع عليها.

٣٢ - وأعدت اليونيسيف، بالإشتراك مع وزارة الثقافة الكرواتية، دليلا للمعلمين وشريط فيديو لاستعماله في المدارس وبثه عبر شبكات التلفزيون الوطنية. وقد طال هذا البرنامج حتى الآن ٤٠٠ ٠٠٠ طفلا في

كرواتيا والبوسنة والهرسك. وقبل إطلاق هذه المبادرة، كان يبلّغ عن قيام الأطفال بجمع الألغام برية، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج مأساوية.

جورجيا

٣٣ - في آب/أغسطس ١٩٩٤، اضطلعت الأمم المتحدة ببعثة للتقييم. قدرت بأن في أبخازيا ما يراوح بين ٧٥ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ لغم تقريبا علاوة على الألغام التي تزرع حاليا، وأبلغت عن حصول ما يراوح حادثين أو أربعة حوادث متصلة بالألغام أسبوعيا. وعلى الرغم من أن الحالة السياسية في المنطقة لا تسمح حتى الآن ببدء برنامج واسع النطاق لإزالة الألغام، أوصت البعثة بإنشاء فوري لقدرة إعلامية وتنسيقية، ولبرنامج توعية بوجود الألغام، وإجراء مسح للألغام، بما في ذلك وضع علامات على أماكن وجود الألغام، وإزالة طارئة للألغام على نطاق ضيق. وقد تضمن نداء ١٩٩٥ الموحد المشترك بين الوكالات من أجل القوقاز هذه الأنشطة والتمس أموالا تناهز قيمتها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار. إلا أن النقص في التمويل وغياب الإرادة السياسية حالا حتى الآن دون الشروع بهذه الأنشطة.

٣٤ - وكجزء من التحضيرات الجارية للعودة المنظمة للأشخاص المشردين داخل البلاد، عمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى طبع وتوزيع مواد تتعلق بالتحذير من الألغام (صدرت باللغتين الجورجية والروسية). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٥، جرى توزيع عشرات الآلاف من المناشير في المدارس والأماكن العامة داخل وحول منطقة التماس ووقف إطلاق النار بين أبخازيا وجورجيا. وثمة خطط لمشروع ثان، تستند إلى الحملة في موزامبيق، تهدف إلى تدريب معلمين للتوعية بوجود الألغام، سيضطلعون بإعداد جميع اللاجئين داخل جورجيا الذين يبلغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ تمهيدا لإعادتهم إلى أبخازيا، إضافة إلى مشروع ثالث يتمثل في نشر مواد التوعية بوجود الألغام في المدارس التي يرتادها الأطفال المشردون من الداخل.

غواتيمالا

٣٥ - في غواتيمالا، منعت الألغام البرية اللاجئين من العودة إلى ديارهم كما منعت من عاد منهم من البدء بأنشطة زراعية، ما زاد من اعتمادهم على المساعدة الغذائية. وفي عام ١٩٩٤ بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المحلية وبرنامج الأغذية العالمي "برنامجا شاملا للحد من أخطار الألغام" للعائدين يشمل أنشطة تثقيفية وأخرى لوضع علامات عند أماكن وجود الألغام، في حين عمدت القوات المسلحة إلى إزالة الألغام في مناطق العودة.

٣٦ - وقد اختارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أشخاصا من بين العائدين لتدريبهم على التوعية بوجود الألغام وكيفية كشف أماكنها. وعمد العائدون إلى البحث عن الألغام ووضع العلامات عند أماكن وجودها ثم إبلاغ الحكومة عنها للتخلص منها. وقد تم الانتهاء من جزء من البرنامج تموله المفوضية في نهاية عام ١٩٩٤. في حين استمر الشريك المنفذ للمفوضية بأنشطة وضع علامات عند أماكن وجود

الألغام والتوعية بشأنها. وقامت اليونيسيف أيضا ببعض أنشطة التوعية بوجود الألغام، مستندة في ذلك إلى برنامجها الناجح في السلفادور.

موزامبيق

٣٧ - خلّفت الحرب الأهلية في موزامبيق التي دامت ستة عشرة عاما ما يقدر بمليوني لغم بري منتشرة على نطاق واسع في أنحاء البلد. وتفيد المعلومات الحالية أنه قد يكون في البلاد نحو ٢ ٠٠٠ موقع للألغام، مزروعة بشكل حلقات دفاعية حول المراكز السكنية وعلى الطرقات والممرات، وحول الهياكل الاقتصادية وفي الحقول الزراعية. وفي الأشهر الـ ١٨ الأولى التي تلت السلام، تسببت الألغام بمصرع ما لا يقل عن ٠٠٠ شخص، علاوة على الأشخاص الذين بترت أطراف لهم والذين يبلغ عددهم ٨ ٠٠٠ شخص. وتشكل الإصابات الناتجة عن انفجار ألغام نسبة أربعة في المائة من جميع الحالات الجراحية في المستشفيات الموزامبيقية؛ إلا أن نسبة الأربعة في المائة هذه تستنفد ما يصل إلى ٢٥ في المائة من جميع الموارد المخصصة للعمليات الجراحية.

٣٨ - وعقب اتفاق السلم العام لموزامبيق، ١٩٩٢ بين حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية، عهد إلى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بولاية التصدي للمساائل العسكرية والسياسية والانتخابية والإنسانية على أن تضطلع بالمساائل الأخيرة عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في موزامبيق.

٣٩ - وأثارت التأخيرات الحاصلة في تنفيذ برنامج إزالة الألغام الموزامبقي الانتقادات من جانب البلدان المانحة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية برنامج إزالة الألغام المعجلة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كان البرنامج قد درب ٤٥٠ مزيلا للألغام وزودهم بالمعدات لإزالة الألغام في جنوب موزامبيق. وعقب انتهاء ولاية بعثة حفظ السلم، واصل البرنامج عملياته بصفته برنامجا مشتركا بين إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على أنشطة إزالة الألغام، ركز برنامج إزالة الألغام المعجلة على تدريب الموزامبيين على الإشراف والإدارة، بهدف إعداد الموظفين المحليين على الاضطلاع بعمليات البرنامج اضطلاعا كاملا في نهاية المطاف. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٥، تمت إزالة ٥ ٠٠٠ لغم، في منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٤٠٠ ٠٠٠ متر مربع.

٤٠ - وسيستمر البرنامج الحالي حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وحتى ذلك الحين، سيعمل بميزانية إجماليتها ١٤٩ ٥٠٢ ٢ دولار أمريكي ولديه ما يكفي من الأموال لإنجاز عملياته. وستستمر الأمم المتحدة في تمويل هذا البرنامج بعد كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وستكون هناك حاجة إلى توفير الأموال لعملياته لعام ١٩٩٦. وقد بدأت إدارة الشؤون الإنسانية استعراضا لمستقبل برنامج إزالة الألغام المعجلة.

٤١ - وثمة هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تشارك في أيضا في أنشطة إزالة الألغام. فقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، من خلال التعاقد مع مجموعة شركات، بإزالة الألغام

على طول ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق ذات الأولوية منذ عام ١٩٩٤ وحتى انجاز العمل في آذار/مارس ١٩٩٥. أما مشاركة برنامج الأغذية العالمي في الأنشطة الطارئة لإزالة الألغام في موزامبيق فقد بدأت قبل إنشاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في موزامبيق، وذلك بسبب مشاركة هذا البرنامج في المعونة الغذائية. وفي عام ١٩٩٥، بدأ البرنامج مشروع طرقا تبلغ قيمته مليون دولار امريكي سيسمح بشق وتنظيف وإصلاح طرقا هامة لإيصال الإمدادات.

٤٢ - وقد عكس العدد الضخم للاجئين الموزامبيين في البلدان المجاورة الأهمية الملحة لأنشطة التوعية بوجود الألغام. وبين عام ١٩٩٣ ونهاية عام ١٩٩٤، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بترويج واسع لأنشطة التوعية بوجود الألغام، بهدف إعداد ما يزيد على ١,٣ مليون لاجئ للعودة الى ديارهم. وقد جرى تنفيذ برنامج المفوضية للتوعية بوجود ألغام بمساعدة المعونة الشعبية النرويجية لتدريب معلمين على العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى للقيام بالتوعية بوجود الألغام في مخيمات اللاجئين وفي مناطق تابعة لدول اللجوء الأربع الكبرى المتاخمة لموزامبيق (جمهورية تنزانيا الاتحادية، وزامبيا، وزمبابوي، وملابوي).

٤٣ - ويتضمن الجهد المبذول في موزامبيق لإزالة الألغام عددا من المبادرات علاوة على تلك التي أطلقتها الأمم المتحدة، بما في ذلك برامج أعدتها الولايات المتحدة والمعونة الشعبية النرويجية و "هالو تراس".

٤٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أنشأت حكومة موزامبيق اللجنة الوطنية لإزالة الألغام التي ستعنى بسياسات واستراتيجيات وأولويات خطة العمل الموزامبيقية المتصلة بالألغام، بشكل عام.

رواندا

٤٥ - عندما عاد نوع من الهدوء يخيم على رواندا في عام ١٩٩٤، اكتشفت اليونيسيف أن الأطفال العائدين إلى كيغالي يصادفون ألغاما داخل وحول بيوتهم ومدارسهم. وعلى الرغم من أن اليونيسيف نادرا ما تشترك في إزالة الألغام، فإنها تعاقدت مع فريق تابع للجيش الاثيوبي لإزالة الألغام حول المدارس والمراكز الصحية، بغية السماح بإعادة فتحها.

٤٦ - وبالتعاون مع اليونسكو، شرعت اليونيسيف ببرنامج لإعداد رسائل إذاعية تتعلق بالتوعية بوجود الألغام، وإعداد مواد لإدراجها ضمن برنامج "المواد الدراسية في علبة" الذي أعدته، وهو عبارة عن مجموعة من المواد التعليمية معدة خصيصا لاستعمالها في حالات الطوارئ. وقد طالت حملة التوعية بوجود الألغام التي نظمتها اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) حتى الآن ٧٢٠ ٠٠٠ رواندي تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤. ويُعتمد الاستمرار بهذه الحملة وتكرارها مرتين في السنة، لكفالة استيعاب هذه الدروس.

٤٧ - وقبل عام ١٩٩٤، كانت المشكلة التي تعانيها رواندا من جراء الألغام غير المعلنة والقذائف غير المنفجرة تتركز بشكل رئيسي في الأجزاء الشمالية من البلاد. وباندلاع النزاع في عام ١٩٩٤ انتشرت مشكلة الألغام لتعم أنحاء البلاد كافة. وفي عام ١٩٩٤، اضطلعت الأمم المتحدة بمهمة تقييم، لتحديد نطاق المشكلة وما إذا كان توفير المساعدة الدولية ضروريا ومناسبا وممكنا. وكرد أولي، اقترحت إدارة الشؤون الإنسانية إنشاء قدرة إعلامية وتنسيقية لتعمل بوصفها مركز تنسيق للأنشطة المتصلة بالألغام البرية في البلاد، ولتكون صلة وصل بين الأمم المتحدة وحكومة رواندا، ولتنسيق عمليات مسح للألغام ووضع العلامات عند أماكن وجودها. وتلتزم الأمم المتحدة حاليا موافقة حكومة رواندا على هذه الأنشطة. وتقوم الحكومة حاليا بالنظر في هذه الخيارات.

الصومال

٤٨ - في الصومال ما يُقدر بمليون لغم، إلا أن المساعدة الدولية المتصلة بالألغام، وعلى غرار العديد من الأنشطة الإنسانية في البلاد، كانت محدودة بسبب حالة انعدام الأمن السائدة وذلك على الرغم من قدرة الصوماليين إلى حد ما على إزالة الألغام. وقبل الانسحاب الرسمي للولايات المتحدة من الصومال في أوائل عام ١٩٩٥، استخدمت عملية الأمم المتحدة في الصومال مزيلي ألغام صوماليين للقيام بأنشطة إزالة الألغام وقدمت التدريب عند اللزوم. ومنذ مغادرة عملية الأمم المتحدة في الصومال، واصلت وكالات الأمم المتحدة أنشطتها الإنسانية والمتعلقة بإعادة التأهيل أنى سمحت الظروف الأمنية بذلك. كما تابعت اليونيسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ برنامج للتوعية بوجود الألغام، يشمل ٣٦ بلدة وقرية في شمال غرب الصومال. وتحتوي خطة التوعية بوجود الألغام التي أعدتها اليونيسكو خرائط من القماش، ومناشير، وشرائط الفيديو، وغير ذلك من المواد التعليمية المتعلقة بالتوعية بوجود ألغام.

اليمن

٤٩ - في عام ١٩٩٥ وبناء على طلب الحكومة، نفذت الأمم المتحدة مهمة للتقييم. وقد تمخض عن هذه المهمة إعداد برنامج لإسداء المشورة إلى الحكومة التي تضطلع بمسؤولية إزالة الألغام. ويقوم متخصص في معلومات الألغام البرية بتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن الوسائل المأمونة والموثوق بها في إزالة الألغام، كما يُعد قاعدة بيانات متصلة بالألغام، تستعملها الحكومة لتنسيق أنشطة إزالة الألغام بشكل أفضل. وتفيد التقديرات بأن الجيش نزح ما يتراوح بين ٢٣ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ لغم. ويمول البرنامج من مساهمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام.

ثالثا - برامج الأمم المتحدة للعمل على إزالة الألغام: نهج متكامل

٥٠ - لا ينحصر أمر الألغام البرية في أنها تصيب الأفراد بآثارها القاتلة، بل إنها، كذلك، تنشر الخراب في بلدان بكاملها، معرقة لفترات ربما دامت عقودا إعادة الحياة المجتمعية والاقتصادية الى مجراها الطبيعي في أعقاب النزاعات المسلحة. ولذلك تشكل إزالة هذه الألغام شرطا أساسيا لإصلاح أمور البلدان وإعادة تعميرها. فالزراعة لا يمكن إنعاشها دون إخلاء الأراضي من الألغام؛ والنقل يصبح مستحيلا بسبب الطرق والمسالك الملوثة؛ وشبكات الري والصناعات ذات الأهمية الحاسمة تصبح عديمة الفائدة بسبب الألغام البرية؛ والنظم الطبية تترجح، بسببها أيضا، تحت أعباء لا قبل لها بها. وهذا الأثر الحاصل في جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية هو الذي يجعل إزالة الألغام وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالألغام البرية جزءا أصليا من المرحلة اللاحقة للنزاعات ومرحلة بناء السلم في جميع البلدان. ولا بد، لتكون المساعدة الدولية في إزالة الألغام ناجحة حقا، من توجيه أنشطتها ضمن هذا السياق. ويجب، منذ بداية البداية في تقديم هذه المساعدة، تركيز المفهوم الذي نعمل في إطاره على العودة الى إنشاء بيئة تتيح للمجتمع أن يعود الى الحياة العادية.

٥١ - ويتطلب ذلك، أولا، الاعتراف بأن الاضطلاع ببرنامج مستدام وبعيد المدى لإزالة الألغام، يشمل كل ما يتصل بها من أنشطة، هو الذي سيحقق هذا الهدف. ولذلك يركز نهج الأمم المتحدة، في تقديم المساعدة من أجل إزالة الألغام، على بناء القدرات الوطنية. ويجب ثانيا، إزاء كون الألغام البرية تصيب بآثارها عمليا، كل مستويات المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان، تصميم برامج المساعدة على إزالة الألغام بحيث تعالج المشكلة برمته، متناولة كل أبعادها بالتزامن وبطريقة متكاملة ومنسقة.

٥٢ - والتنبه للألغام دون إزالتها يؤخر الحوادث فقط، ولا يمنعها. وإزالة الألغام دون وجود برامج للتوعية الى الألغام تفتح الباب أمام تتابع الوفيات التي لا داعي لها. واستقصاءات الألغام تساعد على إناطة الأولوية بأنشطة إزالتها، كما أنها وسيلة جيدة لتعليم السكان المحليين. وينبغي، لتقليل المعاناة، ولتخفيض العبء الواقع على نظام الرعاية الصحية، ولتحسين الاتصال مع العاملين لإزالة الألغام، أن تكون التبليغات التي تستهدف إذكاء الوعي بالألغام جزءا من المناهج الدراسية الابتدائية ومن برامج التدريب الزراعي. وينبغي أيضا أن تكون المعرفة بتأمين العناية الملائمة لمن تنفجر فيهم الألغام جزءا من الهياكل الأساسية الطبية وهياكل الرعاية الصحية. فالتعلاج الطبي ليس، فقط، ذا أهمية حاسمة بالنسبة الى ضحايا حوادث الألغام، بل إن المعلومات التي تجمع من المستشفيات تبين، باكرا، السكان الأشد تعرضا لخطرهم. وإزالة الألغام تؤمن التوظيف حيث تقل الوظائف نتيجة لزراعة الألغام في الأرض وفي الهياكل الأساسية.

٥٣ - لكن الواقع هو أن الهياكل الأساسية الأولية للمدارس، وبرامج الرعاية الصحية، وبرامج التدريب، ليست قيد التشغيل إلا نادرا في البلدان التي اضطلع فيها حتى الآن بالبرامج المذكورة. وهذا يعني أن بناء القدرة الوطنية أمر ضروري في مجموعة واسعة من المجالات. ولذلك تستهدف سياسة الأمم المتحدة، أينما كانت هذه المساعدة تقدم، تدريب موظفين محليين على كل جوانب إزالة الألغام وما يتصل بها من أنشطة وعلى

إنشاء قدرة محلية في مجال إزالة الألغام. وهذه الطريقة هي الأنجح، والأطول أمداً، والأقوى فعالية من حيث التكلفة، في الاضطلاع بعمليات إزالة الألغام الواسعة النطاق.

ألف - عناصر برامج إزالة الألغام

٥٤ - يشكل إيجاد وتنفيذ البرامج الوطنية مهمة معقدة، بسبب كثرة الجهات العاملة التي تشترك فيها وبسبب حساسية أنشطة المساعدة وأهميتها. فمن الضروري التنسيق بين الحكومة المضيفة، ومختلف هيئات الأمم المتحدة على اختلاف ولاياتها، وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وشتى المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، وبعثات المساعدة الثنائية، وفي كثير من الحالات، القوات التي كانت في السابق متمردة.

٥٥ - وعلى الحكومات، وهي صاحبة المسؤولية الأولى عن أمن مواطنيها، أن تظل مشتركة، بدرجة أولية، في تخطيط وتنفيذ البرامج. وحيث تكون الهياكل الوطنية ضعيفة نسبياً، كما هي حالها بعد النزاعات، يكون تأمين التكامل في خطة نزع الألغام داخل الحكومات أمراً صعباً، لكنه أمر ضروري لاستدامة جهود إزالة الألغام.

١ - إيجاد القدرات الوطنية

٥٦ - لا تزال خطة الأمم المتحدة في طور التصميم، ولذلك يجب أن يكون نقل إدارة العمليات من البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة إلى المنظمات الوطنية، ومن الموظفين الوافدين إلى الموظفين الوطنيين، من الأهداف ذات الأولوية. ففي كمبوديا، ركز برنامج نزع الألغام الذي تقوم به الأمم المتحدة، تركيزاً شبه حصري، على تدريب نازعي الألغام. ولم يكن لدى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولاية تقتضي منها إيجاد القدرات الوطنية. ولذلك أخذت الحاجة تشتد، مع استعداد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا للرحيل، إلى هيكل إداري مركزي قوي لنزع الألغام يخضع لإدارة كمبودية. ونتيجة لهذا القصور في التبصر، كان من الصعب التحول عن برنامج نزع الألغام الذي تضطلع به السلطة المذكورة إلى برنامج مدني كمبودي انتهى الأمر بظهوره، ولو أن هذا البرنامج تكمل، أخيراً، بالنجاح.

٥٧ - واعتباراً للأمثلة المتلقنة في كمبوديا، شملت عمليتي حفظ السلام في أنغولا وموزامبيق كهدف متوخى في ولايتيهما، إنشاء قدرة محلية وطنية على نزع الألغام، وضمن ذلك إنشاء هيكل مركزي لنزع الألغام. وفي موزامبيق، تركز إنشاء القدرة المحلية على نزع الألغام في وكالات الأمم المتحدة العاملة لتقديم المساعدة الإنسانية، لكي تجتنب، لاحقاً، الصعوبات التي ينطوي عليها التحول عن ذهنية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي ذهنية عسكرية أولاً، إلى المدنيين الموزامبيين والتسيير الوطني.

٥٨ - ومع أن هذا البرنامج الخاص لم يصب نجاحا كبيرا في مرحلته الأولى، فهمت الأمم المتحدة الأهمية التي يتسم بها، في دعم منظمة ضخمة، وجود مقر وهيكل ميداني أكثر تطورا مما كان موجودا. وفي أنغولا، وضعت الأمم المتحدة أيضا برنامجا للمساعدة ضمن مكتبها العامل لتقديم المساعدة الإنسانية.

٥٩ - ويزداد التأكيد، منذ أيام كمبوديا، على تدريب موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة. وفي حين أن إدارة البرنامج سيضطلع بها، في البداية، موظفون وافدون من الخارج، يؤمّن للنظرء المحليين لهؤلاء الموظفين تدريب متزامن في كل ما تضمنه البرامج من مهام التوجيه التنفيذي والمهام السوقية والمالية والإدارية. وفي موزامبيق، يضطلع الآن ببرنامج تدريبي لموظفي التوجيه التنفيذي يعتزم به أن يتبع نفس المسار المتبع في أنغولا.

٦٠ - ويجدر بالملاحظة أن العمل مع السلطات الوطنية ليس بالأمر الممكن دائما، وتلك هي الحال في أفغانستان، حيث لم تكن توجد سلطة مركزية عندما بدئ ببرنامج الأمم المتحدة لنزع الألغام. وبدلا من إيجاد هيئة مركزية وطنية معنية بالألغام، أنشئ عدد من المنظمات الأفغانية التعاونية المستقلة. ومع تنامي الاستقرار السياسي، ستعقد مداورات حول طريقة التفاعل مع السلطات الوطنية بشأن مستقبل البرنامج الجاري.

٦١ - ولنهج القدرات الوطنية مزية إضافية هي أن التكلفة تكون أدنى بكثير حيث يضطلع موظفون محليون بالمسؤولية عن أنشطة نزع الألغام - فتكلفة اختصاصي نزع الألغام الوافد من الخارج قد تكون أكبر ٣٠ مرة من تكلفة مثيله المحلي. كما أن الاستعانة بنازعي الألغام المحليين توجد فرص عمل تمس الحاجة إليها في الاقتصادات الآخذة في التعافي من الحرب. ويضاف إلى ذلك أن الجمع بين الأعداء السابقين في أفرقة لنزع الألغام يمكن أن يكون تدبيرا بسيطا إنما جليل الشأن، يعلم مواطني البلد، من جديد، أن يعملوا سوية.

٦٢ - وإن وضع خطة وطنية للعمل على إزالة الألغام سيشرح، بل سيستلزم، معايير وإجراءات وتقنيات مشتركة. فتنفيذ الإجراءات المعيارية في أول الأمر يسهل أحد أوجه القصور المشتركة وتقييمها وتحديثها. وقد أبرزت أهمية التوحيد القياسي في كمبوديا، حيث أتى خبراء نزع الألغام الدوليون الوافدون من بلدان مختلفة، إلى غرف الصفوف وإلى الميدان، بتقنيات مختلفة للتدريب وإزالة الألغام. وحتى عندما كانت المدارس تزود بمواد مشتركة، كانت كل منها تتبع، في مجال نزع الألغام، نهجا مختلفا بعض الشيء يستند، في جزء كبير منه، إلى جنسية المدرب الوافد. وفي العملية اللاحقة التي استهدفت إنشاء قوة وطنية موحدة لنزع الألغام، لم تتمكن الوحدات التي كان يفترض فيها أن تكون متماثلة، من العمل معا بفعالية، واتفق، في آخر الأمر، على تقنيات ومعايير مشتركة.

٦٣ - وفي موزامبيق، عالجت الأمم المتحدة هذه المشكلة بإنشاء مدرسة وحيدة للتدريب على نزع الألغام لجميع نازعي الألغام الذين يتوخى أن تدربهم الأمم المتحدة. واستخدمت الهيئة النرويجية لمساعدة الشعوب

نفس المنهاج الدراسي المستخدم في مدرسة الأمم المتحدة، لأن الاثنين كانتا تعتمدان على منهاج صيغ في كمبوديا وتناول التقنيات اليدوية لنزع الألغام. وسيُتبع في أنغولا النهج المدرسي الموحد، ولو أنه يمكن، بالنظر الى وسع البلد، أن يوجد أكثر من موقع تدريبي واحد وأن يعين أحد الموظفين، خصيصاً، لتأمين التدريب الموحد. واستناداً الى الخبرة والدراية المستمدتين من برنامجي الأمم المتحدة لنزع الألغام في أفغانستان وكمبوديا، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية صوغ منهاج دراسية وبرامج تدريبية موحدة لتعليم نازعي الألغام، وهي برامج ستكون متاحة في أي من المنظمات.

٢ - استقصاءات الألغام

٦٤ - يلزم، مع بدء العمل في أي من البرامج، إجراء استقصاء شامل للألغام يستهدف تقدير نطاق المشكلة في جميع أنحاء البلد والتأشير على حقول الألغام لتنبية السكان المحليين. وتشكل نتائج الاستقصاء العام أساساً لتحديد الحجم والشكل الملائمين لبرنامج إزالة الألغام ولتحديد أولويات أنشطة إزالة الألغام والتوعية إليها. ويكون الاستقصاء العام، في العادة، أساساً لاستقصاءات مفصلة تجري في وقت لاحق لتحديد أبعاد كل حقل ألغام أو منطقة ألغام بأقصى ما يمكن من الدقة، بحيث يتسنى لأفرقة إزالة الألغام أن تعمل بفعالية. والعنصر الحاسم في استقصاءات الألغام هو فعالية تخزين وتوزيع واستخدام البيانات المجموعة. وفي برامج الأمم المتحدة الخاصة بإزالة الألغام، تُجمع كل المعلومات المتاحة في المكتب المركزي المعني بالألغام، وتنشأ في هذا المكتب قاعدة بيانات خاصة بالألغام، وتجمع فيه خريطة رئيسية مفصلة بمواقع الألغام.

٦٥ - ويستعان، في استقصاءات الألغام، بمساحين وافدين ومحليين على السواء. والاستقصاء المفصل هو عمل بطيء محفوف بالمخاطر يتطلب مهارات متقدمة في إزالة الألغام، فضلاً عن الكفاءة في علم رسم الخرائط. ولعل في ذلك ما يوضح الاستعانة الواسعة النطاق بالمنظمات الدولية التي يمكنها أن تبدأ الاستقصاء فوراً وتباشر البرامج بسرعة. ففي موزامبيق وكمبوديا، أجرت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية الاستقصاء بكامله؛ كما إن في أنغولا عدداً من الوكالات الدولية المختلفة تجري أجزاء من الاستقصاء في إطار تنسيق شامل يضطلع به المكتب المركزي لعمليات الألغام.

٦٦ - واتُبع في أفغانستان نهج مختلف عن ذلك. فقد دربت الأمم المتحدة مواطنين أفغانيين على طريقة إجراء الاستقصاءات، ثم أُرسل هؤلاء الى مناطقهم، حيث جمعوا المعلومات، وعادوا الى الأمم المتحدة حيث درّبوا على طريقة تجهيز البيانات المجموعة. وبعد أن درّب الأشخاص الذين يجرون الاستقصاءات العامة على إجراء الاستقصاءات المفصلة والتأشير على حقول الألغام، أعيد هؤلاء الأشخاص، مجدداً، لكي يجمعوا مزيداً من المعلومات. وشكلت منظمة أفغانية غير حكومية متخصصة في الاستقصاءات، وكان أعضائها من المشتركين في برنامج التدريب.

٣ - التثقيف والتدريب في مجال التوعية بوجود الألغام

٦٧ - يتمثل الهدف الرئيسي من التثقيف من أجل التوعية بوجود الألغام في حماية الأشخاص من أن يصبحوا ضحايا للألغام. ولبلوغ هذه الغاية، يجري تعليم السكان المعرضين لخطر الألغام كيفية تحديد الألغام البرية وكيفية وضع علامات لتحديد أماكنها والإبلاغ عنها وكيفية تقليل احتمالات أن يصبحوا ضحايا لها إلى الحد الأدنى عندما يعيشون ويعملون في مناطق مزروعة بالألغام. إن وجود برنامج فعال للتوعية بوجود الألغام يتطلب توفر الرسالة المناسبة وأيضاً الوسيط المناسب. وفي حين أن مضمون رسالة التوعية بوجود الألغام هام، فإن الطريقة التي تنقل بها هذه الرسالة ستحدد ما إذا كان من شأن هذه الرسالة أن تربك أو تعلم أو تمكن. وينبغي، إذا أمكن، توفير معلومات محددة عن أنواع الألغام والمواقع المحتمل تواجدها فيها بما في ذلك شكلها وحجمها ولونها وينبغي أن تكيف، على وجه الخصوص، مواد التدريب بحيث تناسب ثقافة السكان المستهدفين وعرقهم وديانتهم وعاداتهم.

٦٨ - وتظهر التجربة أن الأنشطة التدريبية التي يقوم بها المجتمع المحلي هي الأنشطة الأكثر فعالية. ففي مشروع التوعية بوجود الألغام في السلفادور، استعانت اليونيسيف بالزعماء الدينيين والمدرسين والأطباء وموظفي المنظمات غير الحكومية، أي بأشخاص على اتصال دائم بالسكان الريفيين وقيمون معهم علاقات مبنية على الثقة والاحترام المتبادل وبالتالي فإنهم في مركز يمكنهم من الاتصال الفعال بأعداد ضخمة من السكان. واستخدم أسلوب مماثل لتثقيف اللاجئين الموزامبيقيين إذ اختارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شخصيات ذات مميزات محددة من بين اللاجئين لتدريبهم بوصفهم معلمين في مجال التوعية بوجود الألغام. وشملت تلك المميزات اتقان اللغة البرتغالية فضلاً عن إحدى اللغات المحلية.

٦٩ - إن إدماج التثقيف في مجال التوعية بوجود الألغام في هيكل برنامج العمل على إزالة الألغام عموماً وزيادة التنسيق بين برامج التوعية بوجود الألغام يعد مسألة رئيسية. ورغم أن المكتب المركزي للعمل على إزالة الألغام لديه موظف للتوعية بوجود الألغام يعمل على ضمان التنسيق بين الوكالات المعنية، فإن الأمر لا يزال يتطلب اتباع نهج متكامل تماماً على مستويات تجاوز المستوى المحلي. ويجب، كهدف طويل الأجل، أن يدمج التثقيف للتوعية بوجود الألغام في النظام التعليمي للبلد لتدريس الأفراد في المناطق المتضررة كيفية العيش مع الألغام. وفي النهاية، يجب أن تتحقق اللامركزية في التوعية بوجود الألغام وأن يعين موظفون محليون ليكونوا بمثابة مستودعات للمعرفة والتوعية.

٧٠ - ويشارك عدد من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بنشاط في أنشطة التوعية بوجود الألغام. وتظهر تجاربها أن الظروف المحلية تؤثر تأثيراً كبيراً على تصميم حملات التوعية بوجود الألغام وأن البارامترات العامة لإقامة حملات فعالة من هذا النوع لم تتحدد بعد. وتعتبر مناقشات الخبراء بشأن التثقيف من أجل التوعية بوجود الألغام التي تجرى في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام (انظر الفقرة ٣) بداية لعملية تجميع للخبراء من مختلف المنظمات في هذا الميدان للنظر في وضع نهج منسق بقدر أكبر إزاء المشكلة. وتقوم حالياً إدارة الشؤون الإنسانية بتجميع جميع المعلومات المتاحة والمقررات

الدراسية وما إلى ذلك، المتعلقة بهذه المسألة. وقد تشكل هذه المكتبة التي تضم معلومات مجمعة أساسا لإجراء مزيد من مناقشات الخبراء التي تقوم الإدارة بعقدها.

٤ - معالجة وتأهيل ضحايا الألغام الأرضية

٧١ - كثيرا ما يكون هدف الألغام هو تسبب إصابات وتشوهات، وليس القتل. والعلاج الطبي لضحايا الألغام البرية هو حل قصير الأجل على أحسن تقدير، وإن كان يفوق مع الأسف قدرة معظم الدول المتضررة من الألغام. وتضرب الإصابات بالألغام الأرضية عبئا ضخما على أنظمة الرعاية الصحية التي لا تكاد تكون مجهزة لمعالجتها. وغالبا ما تعاني أنظمة الرعاية الصحية من التدمير من جراء الحرب، ويؤدي وجود الألغام إلى مواصلة إعاقة إصلاحها نظرا لأن الطرق الملوثة تمنع انتقال الأدوية والمتخصصين في الرعاية الصحية وأفرقة التحصين.

٧٢ - إن عملية العلاج الطبيعي الطويلة والشاقة والاستبدال الدوري للأطراف الصناعية تشكل تكلفة مادية ومالية على السواء يعجز كثير من الضحايا عن الوفاء بها. لكن استخدام الأطراف الصناعية يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في عودة الأبتز كعضو عامل في الأسرة والمجتمع. وتعترف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال التأهيل بأن التأهيل البدني والنفسي يجب أن يقترن بإعادة إدماج اجتماعي واقتصادي عن طريق الأنشطة المدرة للدخل والدعم الاجتماعي.

٧٣ - وهناك تطوير وتوحيد مستمران لأكثر العلاجات الطبية فعالية بالنسبة لضحايا الألغام ولتدريب المساعدين الطبيين. وتسير المناقشات الجارية المتعلقة على سبيل المثال بأصلح شكل لأجهزة الأطراف الصناعية جنبا إلى جنب مع الجهود الشاقة الرامية إلى جعل أجهزة الأطراف الصناعية متاحة ومعقولة السعر بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من بتر لأحد أعضائهم. ومن الضروري بشكل حاسم، مثلما هي الحال مع الجوانب الأخرى من برنامج العمل على إزالة الألغام، احتضان القدرات المحلية في مجال تصنيع الأطراف الصناعية وضبط مقاساتها وفي مجال العلاج التأهيلي.

٧٤ - وتتوفر لدى جميع برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام اعتمادات للإجلاء الطبي والمساعدين الطبيين الملحقين بكل فريق أو موقع. وكثيرا ما يعني هذا أن فريق إزالة الألغام تتوفر لديه مرافق طبية أكثر من المتوفرة في المجتمع المحلي الذي يعمل فيه. وعلى الرغم من أنه لا يمكن توفير المساعدين الطبيين أو وسائل النقل التي يستعملها الفريق للمجتمع المحلي على حساب التأهب للحوادث في موقع إزالة الألغام. فغالبا ما تتعاون أفرقة إزالة الألغام مع المجتمع المحلي لتوفير الخدمات الطبية. وعلاوة على توفير الرعاية الطبية التي توجد حاجة ماسة إليها، فإن هذه الأنشطة تقيم صلة هامة بين أنشطة إزالة الألغام والمجتمع المحلي؛ مما يؤدي إلى زيادة وعي المجتمع المحلي بوجود الألغام ويكفل حصول القائمين على إزالة الألغام على التعاون التام من المجتمع المحلي.

باء - تنسيق الأنشطة

٧٥ - إن التصدي لمشكلة الألغام الأرضية بطريقة شاملة ومتكاملة يتطلب تنسيقا فعالا. وسوف يؤدي الافتقار إلى التنسيق إلى ازدواجية الجهود أو إلى عدم الاهتمام بجانب معين ويقلل من النتائج التي يحققها البرنامج بالنسبة للبلد المتضرر. ولا يزال الأمر يتطلب بذل الكثير لتنسيق أنشطة مختلف هيئات الأمم المتحدة والاستفادة التامة من معارفها ومواردها في تنفيذ برامج العمل الخاصة بإزالة الألغام. وأدت الخبرة إلى اتباع ترتيبات عمل معينة بحكم الواقع داخل منظومة الأمم المتحدة عند إنشاء البرامج وتقديم المساعدة المتصلة بالألغام. وقد اكتسبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف خبرة مؤسسية ضخمة في توفير التدريب في مجال التوعية بوجود الألغام. وتتمتع منظمة الصحة العالمية بوضوح بالقدرة على تنسيق الدعم الطبي المتصل بالألغام. واكتسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرا من الخبرات المتخصصة في إدارة وتنظيم البرامج. كما استحدثت إدارة عمليات حفظ السلم بالتعاون مع الدول الأعضاء المهمة قدرة تدريبية ضخمة في مجال إزالة الألغام.

٧٦ - وقد اكتسبت منظمات أخرى خبرات كبيرة وتعاون بعضها تعاوننا وثيقا مع برامج الأمم المتحدة. وتعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية بنشاط في معالجة وتأهيل ضحايا الألغام البرية كما تعمل في هذا المجال بعض المنظمات غير الحكومية، في حين نفذت منظمات غير حكومية أخرى برامج للتوعية بوجود الألغام والتدريب على إزالة الألغام ومسوح للألغام وإزالة للألغام.

٧٧ - وينبغي أيضا تنسيق المساعدة المقدمة مباشرة من حكومة إلى حكومة، على ندرتها، مع برامج الأمم المتحدة.

٧٨ - وتقع على عاتق إدارة الشؤون الإنسانية مهمة تنسيق هذه القدرات في مجال تصميم وتنفيذ برامج الأمم المتحدة. وستقوم الإدارة من أجل زيادة تعزيز هذا التعاون بوضع قدر أكبر ترتيبات العمل الرسمية مع جميع الأطراف التي تحدد بشكل أوضح الدور الذي ستؤدي به كل وكالة في تقديم المساعدة في إزالة الألغام.

٧٩ - وقد استعانت إدارة الشؤون الإنسانية بخبرتها عندما أنشأت المكتب المركزي للعمل على إزالة الألغام في أنغولا وعهدت إليه بمسؤولية تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالألغام في ذلك البلد. ولبلوغ هذه الغاية، يجري المكتب اتصالات مع الحكومة ويقوم بتنسيق عمليات مدرسة التدريب التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووزع الطلبة والمتخرجين من المدرسة وسيضع ترتيبات لكي تستمر المدرسة في عملياتها في أعقاب انتهاء ولاية عملية حفظ السلم. ويقوم المركز بتنسيق جميع أنشطة التوعية بوجود الألغام في أنغولا سواء اضطلعت بهذه الأنشطة وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. وسيعطي المركز أولويات لعمليات الإزالة بالتشاور مع مختلف الوكالات المنفذة وسيسعى للحصول

على دعم مستمر من المانحين لجميع الأنشطة بالتفاهم مع جميع الأطراف المعنية. وقد يثبت أن هذا يصلح نموذجا يجري تطويره ليناسب البرامج في المستقبل.

رابعا - الموارد اللازمة لبرامج الأمم المتحدة

٨٠ - ما أن يتحدد أن هناك مشكلة متعلقة بالألغام الأرضية، وبمجرد أن تجري الموافقة من جانب الحكومة المضيفة والأمم المتحدة على تقديم المساعدة، سيصبح من المهم للغاية توفير مبالغ ضخمة من الأموال ولا سيما في بدء البرنامج. ويمكن الحصول الفوري على الأموال من تنفيذ برامج التثقيف في مجال التوعية بوجود الألغام في وقت مبكر وإنشاء الفوري لمدارس للتدريب على إزالة الألغام وشراء المعدات في الوقت المناسب. وغالبا ما تكون تكاليف البدء مرتفعة للغاية، نظرا لأن أي برنامج لإزالة الألغام قد يحتاج إلى إنشاء جميع هيكله الأساسية تقريبا. ويجب أن يتوفر له نظامه للاتصال وأن يشتري المعدات اللازمة لأنشطة إزالة الألغام وأن يكفل توفر الخبرة الطبية والمعدات الطبية اللازمة لمعالجة الإصابات الناجمة عن الألغام.

٨١ - لا تزال الأموال الخاصة بأنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والأنشطة الأخرى المتصلة بإزالة الألغام تجمع، عموما، وستظل تجمع عن طريق الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلم وعن طريق عملية النداء الموحد. وفي آخر تقرير قدمته (A/49/357 و Add.1 و 2) أكدت على ضرورة الحصول على موارد إضافية وزيادة عدد البلدان التي يمكن أن تحصل على مساعدة من الأمم المتحدة في إزالة الألغام وتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام تعزيزا كبيرا. وتبعاً لذلك، أنشأت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في إزالة الألغام وعهدت إلى إدارة الشؤون الإنسانية بمهمة إدارته.

ألف - عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات

٨٢ - في البلدان التي تواجه حالات طوارئ معقدة، يتم عموما جمع الأموال من خلال النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الموارد المخصصة لبرامج الألغام البرية. وستظل النداءات الموحدة مصدرا رئيسيا لتمويل هذه البرامج. وحتى الآن، أدرجت في النداءات الموحدة مشاريع لأفغانستان وأنغولا ورواندا والقوقاز ويوغوسلافيا السابقة.

باء - الأنصبة المقررة لحفظ السلام

٨٣ - في كمبوديا والصومال وموزامبيق، والآن في أنغولا، عهد إلى قوات حفظ السلام بالاضطلاع بعمليات إزالة الألغام، وشملت ميزانياتها اعتمادات للتعامل مع الألغام. ففي كمبوديا، قامت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بتدريب العاملين المحليين في إزالة الألغام الذين أصبحوا، بعد انتهاء ولاية عملية حفظ السلام، نواة لموظفي المركز الكمبودي لنزع الألغام. وفي أنغولا، ستقيم عملية حفظ السلام، بالتعاون

مع المكتب المركزي للتعامل مع الألغام، مدرسة للتدريب على إزالة الألغام، وستقوم بتزويد الطلاب بالمعدات واستخدامهم في الميدان. وفي المرحلة الأولى، سيضطلع خريجو هذه المدرسة بأعمال إزالة الألغام اللازمة لعملية حفظ السلام. وعلى الأجل الطويل، سيصبحون نواة البرنامج الإنساني الوطني للتعامل مع الألغام. وهذه الرابطة بين إحدى عمليات حفظ السلام وبرنامج انساني ذات أهمية حاسمة. ولذلك فإنه سيكون من المفيد للغاية لعمليات حفظ السلام في المستقبل أن تظل تتضمن موارد من أجل التكبير بإنشاء برنامج متكامل لإزالة الألغام. ومن المهم أيضا أن يتم ربط أنشطة إزالة الألغام التابعة لعمليات حفظ السلام ربطا وثيقا بالأنشطة الإنسانية منذ البداية، وذلك لكفالة اتباع نهج منسق تجاه مشكلة الألغام البرية ومواصلة الأنشطة المتصلة بالألغام بعد انتهاء ولاية حفظ السلام.

جيم - الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام

٨٤ - كثيرا ما يتأخر بدء البرامج بسبب عدم توفر امكانية للاستفادة بسرعة من الأموال المتعهد بها من النداءات الموحدة ومن الأنصبة المقررة العادية لعمليات لحفظ السلام. وقد أصبح الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام هو الأداة الرئيسية لتمويل أنشطة التعامل مع الألغام بفعالية وفي الوقت المناسب، حيث أنه مصمم بحيث يحتوي على رصيد من الأموال المتاحة بيسر للاستخدام على وجه السرعة.

٨٥ - ويتمثل الغرض من الصندوق الاستثماري في العمل، بصفة خاصة، على تيسير بدء عمليات إزالة الألغام. فمعظم التكاليف المتعلقة ببرامج التعامل مع الألغام تلزم خلال فترة إنشاء تلك البرامج. ومن ثم، من الضروري أن تتوفر لدى الصندوق الاستثماري موارد كافية لتوفير التمويل اللازم لبدء برامج التعامل مع الألغام، عندما تكون الموارد الأخرى غير متاحة على الفور. ويلزم توفر التمويل الأولي، أو أموال بدء العمليات، لأنشطة مثل إنشاء آليات تنسيقية على الصعيد الميداني، وإيجاد قدرة منهجية على جمع وتنسيق المعلومات المتعلقة بالألغام، ومسح حقول الألغام، وإنشاء مدرسة للتدريب، والاقتناء المبكر لمعدات إزالة الألغام، وبرامج التوعية بوجود الألغام، وعمليات الإزالة الرئيسية، وأنشطة إعادة التأهيل. وفيما يتعلق بجميع هذه الأنشطة، يعمل الصندوق كآلية تكميلية لمصادر التمويل السالفة الذكر. ويمكن استخدام الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام، بالإضافة الى استخدامه كمصدر للتمويل الأولي، لأغراض بعثات التقييم، وسد الفجوات الناشئة عن تأخر التمويل أثناء تنفيذ برنامج ما، والقيام بحملات نشر الوعي العام، ودعم المقرر، وتوسيع نطاق البرامج القائمة.

٨٦ - وكان أحد أهداف الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام هو التماس أموال للصندوق الاستثماري. وقد أعرب عن الدعم القوي لتمويل الأنشطة المتصلة بالألغام البرية وكان مما بعث على الارتياح التعهد بتقديم ٢٠ مليون دولار للصندوق. كما أعربت عدة بلدان عن استعدادها للمساهمة في الصندوق في المستقبل القريب. وفي حين أنه يلزم قدر أكبر من التمويل لتلبية جميع الطلبات الملحة للمساعدة في إزالة الألغام،

فإن من شأن هذه المساهمات أن تمكن الأمم المتحدة من بدء ودعم عمليات إزالة الألغام في أنسب وقت وبطريقة فعالة.

٨٧ - ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، لم يمول من الصندوق سوى عدد قليل من المشاريع، نظراً لأن المساهمات التي وردت قبل الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام كانت محدودة. ومع تلقي مساهمة قدرها ١٥٠ ٠٠٠ دولار من المملكة المتحدة، أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية برنامجاً لتقديم مشورة فنية في إزالة الألغام إلى حكومة اليمن. وأوفد إلى اليمن اخصائين لجمع جميع المعلومات المتاحة عن الألغام الأرضية في ذلك البلد وإنشاء قاعدة بيانات. كما قدما مشورة إلى الحكومة بشأن عمليات إزالة الألغام. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، مولت إدارة الشؤون الإنسانية مشروعاً بحثياً بشأن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للألغام البرية. ووفرت مساهمات مقدمة من نيوزيلندا والمملكة المتحدة التمويل اللازم لإنشاء الوحدة المعنية بإزالة الألغام والسياسات ذات الصلة داخل إدارة الشؤون الإنسانية.

٨٨ - وفي الأشهر المقبلة، ستمثل أولوية أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعامل مع الألغام في تعزيز البرنامج الشامل الجاري في أنغولا. ففي شباط/فبراير ١٩٩٥، استهل النداء الموحد المشترك بين الوكالات لأنغولا، الذي اشتمل على مشاريع للتعامل مع الألغام تتطلب ١٢,٤ مليون دولار لفترة ١٢ شهراً. وبالرغم من أن هذه المشاريع ستمول من خلال المساهمات المقدمة تلبية للنداء، فإن إدارة الشؤون الإنسانية ستوفر الموارد اللازمة للمشاريع ذات الأولوية من الصندوق الاستئماني للتبرعات، وذلك بغية كفالة تنفيذ البرنامج الشامل لأنغولا دون تأخير.

٨٩ - وأهمية الصندوق الاستئماني غنية عن البيان. فمع استمرار تزايد عدد برامج إزالة الألغام في السنوات المقبلة، ومع ضرورة توفير أموال للبرامج الجارية بالفعل لمدة طويلة، من المهم للغاية الإبقاء على هذه الأداة من خلال توفير دعم مالي متواصل لها عن طريق المجتمع الدولي. ومن ثم، فإن الدول الأعضاء التي أعربت عن دعمها في الاجتماع الدولي تحت على مواصلة ذلك الدعم، كما تحت الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد على أن تنظر في أن تفعل ذلك.

٩٠ - وستصدر إدارة الشؤون الإنسانية، وفقاً لاختصاصات الصندوق الاستئماني، تقارير سنوية عن تشغيله، تصف فيها المشاريع الممولة من الصندوق وتحدد فيها أولويات المشاريع التي ستمول خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة. كما ستقوم إدارة الشؤون الإنسانية، استناداً إلى ما يحققه الصندوق الاستئماني من منفعة، بالتماس موارد لتغذيته على أساس سنوي.

دال - القدرة الاحتياطية على إزالة الألغام

٩١ - يقتضي إنشاء برامج محلية شاملة، وبخاصة في المراحل الأولى، توفر عدد كبير من الخبراء والمعدات المتخصصة. وقد كانت المساهمات العينية المقدمة من الدول الأعضاء أحد الأصول المهمة في البرامج الرئيسية الثلاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. ففي أفغانستان، بدأ الأفراد المعارون من الدول الأعضاء للعمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتصلة بأفغانستان في تطوير أساليب التدريب المتعلقة بإزالة الألغام والتوعية بوجود الألغام أصبحت منذئذ هي إجراءات التشغيل المعتادة المعتمدة في الأمم المتحدة. وفي كمبوديا، تكررت هذه الخبرة عندما أنشأ أفراد عسكريون من المشتركين في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا مدارس لإزالة الألغام وبدأوا في تدريب العاملين المحليين في إزالة الألغام. وبعد انتهاء ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ساعد خبراء مغتربون معارون إلى الأمم المتحدة في إدارة المركز الكمبودي لنزع الألغام. وفي موزامبيق أيضاً، قام أفراد عسكريون من أربع دول أعضاء بإنشاء وتشغيل مدرسة التدريب على إزالة الألغام. وبعد انتهاء ولاية حفظ السلام في موزامبيق، أنشأ خمس موظفين مغتربين معارين إلى الأمم المتحدة البرنامج المعجل لإزالة الألغام. وفي أنغولا، تقوم حالياً بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بإنشاء مدرسة لإزالة الألغام. وسيقوم جنود معارون من الدول الأعضاء بتشغيل هذه المدرسة، التي ستصبح نواة لبرنامج إزالة الألغام في أنغولا.

٩٢ - بيد أنه بالرغم من أن الآليات والهياكل المتعلقة بتيسير الاسهام بالأفراد والمعدات والمشورة الفنية قد وضعت على أتم وجه في إطار المساهمات بقوات في عمليات حفظ السلام، فإن الحال لم يكن كذلك في عمليات الأمم المتحدة الأخرى. ويصدق هذا بصفة خاصة على برامج الأمم المتحدة الإنسانية، التي تنشأ أحياناً في مناطق لا توجد بها أية ولاية لحفظ السلام (مثل أفغانستان)، أو يلزم استمرارها بعد انتهاء ولاية حفظ السلام (مثل كمبوديا وموزامبيق). وفي الماضي، تسبب هذا الوضع في قدر كبير من المشاكل والتأخيرات عند إعداد الترتيبات القانونية والإدارية اللازمة لتمكين الدول المانحة من الاسهام بالأفراد والموارد الأخرى في برامج الأمم المتحدة.

٩٣ - وإنه لهذا السبب طلب الأمين العام من إدارة الشؤون الإنسانية أن تنشئ قدرة احتياطية لإزالة الألغام وغيرها من الأنشطة المتصلة بالألغام البرية. ومن شأن هذه القدرة الاحتياطية أن تمكن الأمم المتحدة من الاستفادة بصورة أكثر فعالية من الموارد من الموظفين والمرافق والمعدات والخدمات التي تتيحها الدول الأعضاء لهذه البرامج.

٩٤ - ويمكن توفير العناصر التالية عن طريق المساهمات العينية:

الأفراد

٩٥ - يلزم توفير خبراء للمساعدة في تدريب الأفراد المحليين على جميع الجوانب المتعلقة بالبرامج. كما يلزم توفير أفراد أو وحدات يمكن وزعهم لإنجاز مهام محددة، مثل الاضطلاع ببعثات التقييم، أو مسح واستكشاف حقول الألغام، أو توفير دعم طبي لعمليات إزالة الألغام، أو إنشاء شبكات الاتصالات، أو الاضطلاع ببعثات تدريبية متنوعة.

المعدات

٩٦ - من شأن توفير السيارات ومعدات الاتصال الملائمة، واللوازم الطبية، ومعدات المستشفيات، وما إلى ذلك، أن يخفف بدرجة ملموسة تكاليف بدء العمليات. كما يلزم توفير معدات متخصصة لإزالة الألغام تفي بالمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة. ويمكن أن تشمل هذه المعدات أجهزة الكشف عن الألغام، والمناخس، والملابس الواقية الشخصية، والكلاسات، والمفجرات، وشحنات التفجير. ومن شأن توفير المعدات اللازمة لدعم وزع فصائل إزالة الألغام، مثل الخيام، ومقطورات المياه، ومعدات الطهي، والأغطية، والملابس، والأسرة، أن يغني عن حاجة البرامج ذاتها إلى شراء هذه المعدات وبالتالي الإسراع في عملية الوزع.

المرافق

٩٧ - يمكن أيضا أن يكون تحديد المرافق داخل الدولة المانحة مساهمة قيمة. ومن شأن توفير المرافق اللازمة للتدريب المتخصص للأفراد الرئيسيين أن يوفر أسلوبا مرنا لتحسين تدريبهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأعضاء أن توفر مرافق تتيح إمكانية تجريب وتحليل معدات إزالة الألغام، فضلا عن مؤسسات للبحث وللتطوير للعمل مباشرة في دعم برامج الأمم المتحدة.

٩٨ - وفي الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام، نظر في الجلسة العامة في إمكانية إنشاء قدرة احتياطية للأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. وأعلنت أربع حكومات عن مساهمات محددة، قيمتها ٧ ملايين دولار، للقدرة الاحتياطية. وأعلنت ١٥ حكومة أخرى استعدادها للمساهمة. وشملت هذه المساهمات المعلنة والمبينة توفير خبراء في مجال التدريب، ومعدات، ومرافق للتدريب، ومرافق لعلاج ضحايا الألغام البرية، وأفرقة لإزالة الألغام.

٩٩ - وتفاصيل المساهمات المقدمة لقدرة الأمم المتحدة الاحتياطية في مجال إزالة الألغام سيحتفظ بها في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للألغام البرية، التي توجد بها وحدة محددة لهذا الغرض. وستقوم الآن إدارة الشؤون الإنسانية بوضع الترتيبات القانونية والإدارية اللازمة لجعل القدرة الاحتياطية جاهزة تماما للعمل، وستستأور مع الحكومات بشأن الاحتياجات التفصيلية لهذه القدرة الاحتياطية.

خامسا - الإجراءات المتصلة بإيجاد حل سياسي

١٠٠ - في غضون السنوات القليلة الماضية، ازداد الوعي الدولي بأزمة الألغام البرية العالمية زيادة كبيرة، وكذلك الدعم المقدم لأنشطة المنظمة في مجال إزالة الألغام، ويعزى ذلك في جانب كبير منه إلى ما تقوم به الأمانة العامة وعدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة من أعمال. غير أنه لم تجر إلا إزالة نحو ١٠٠ ٠٠٠ لغم بري خلال السنة الماضية، في حين زرع ما بين مليوني وخمسة ملايين لغم بري جديد. وتؤكد هذه الأرقام أن هذه المشكلة ليست مشكلة ثابتة، وإنما أزمة إنسانية. وهي تبين أيضا أن عملية إزالة الألغام، وإن جرت بالوتيرة السريعة التي يؤمل تحقيقها، فهي لن تحل المشكلة. ومما له نفس القدر من الأهمية مضاعفة وتضافر الجهود السياسية الرامية إلى وقف زيادة انتشار الألغام البرية.

١٠١ - ويتطلب الهدف السياسي المتمثل في وقف زيادة انتشار الألغام البرية زيادة العمل في مجال الدعوة العامة. وسيمهد اتساع المعرفة بهذه الأزمة الإنسانية الضخمة السبيل لمبادرات سياسية وقانونية ناجعة لحلها. وإدارة الشؤون الإنسانية في موقع مناسب تماما للاضطلاع بهذا الدور، وتنسيق الأنشطة في هذا المجال على نطاق المنظومة. وبالتعاون مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ستقوم إدارة الشؤون الإنسانية بوضع استراتيجية لمبادرات الدعوة العامة.

١٠٢ - وكان من من المعالم الهامة للجهود التي تبذلها المنظمة لزيادة الوعي الدولي بمشكلة الألغام البرية، الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام (انظر الفقرة ٣). والحقيقة المتمثلة في أن هذا الاجتماع ضم ما يقرب من ١٠٠ حكومة و ٦٠ منظمة يتجلى فيها تزايد الوعي بأزمة الألغام البرية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يناقش فيها هذا العدد من السياسيين والخبراء مسألة الألغام البرية بجميع أبعادها.

١٠٣ - وقد أثّرت في هذا الاجتماع عدة مسائل سياسية هامة. وشددت كافة الوفود المشاركة تقريبا على ضرورة تعزيز القانون الانساني الدولي، من أجل وقف المزيد من انتشار هذه الأسلحة. وعلى نحو خاص، أشار معظم الوفود إلى أهمية المؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي يعالج البروتوكول الثاني لها، مسألة استخدام الألغام البرية والفخاخ المتفجرة، وكما أشارت الوفود إلى الضرورة الملحة لجعل أحكامها أكثر تشددا. وفي اجتماع فريق الخبراء الحكوميين للإعداد للمؤتمر الاستعراضي اتفق على عدد من المسائل الأساسية، مثل سريان الاتفاقية على النزاعات الداخلية، وإمكانية الكشف عن الألغام المضادة للأفراد ووجوب تزويد جميع الألغام التي تفجر من بعد بآليات للإتلاف الذاتي. ويؤمل أن تدرج هذه المسائل في الاتفاقية المنقحة. بيد أنه لا يزال هناك عدد من المسائل الأخرى الهامة التي تنتظر الحل. وينبغي بذل الجهود في المؤتمر الاستعراضي، لتعزيز الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بالألغام البرية، من خلال إضافة أحكام إنفاذ شديدة، وفرض قيود ذات مغزى على نقل الألغام البرية وأجزائها والتكنولوجيا المتصلة بها؛ وإضافة اتفاق ملزم يتيح إجراء عمليات تفتيش لتحديد مدى الامتثال للأحكام، وفرض جزاءات ملائمة في حال عدم الامتثال. وينبغي أيضا إضافة عناصر قوية للحماية القانونية إلى المادة الثامنة من البروتوكول الثاني، مع

توسيع نطاق أحكامها بحيث تشمل الموظفين العاملين في مجال الشؤون الإنسانية في المناطق الملغمة. وينبغي أن تتضمن الاتفاقية أيضا أحكاما تضيف الطابع المؤسسي على عملية استعراضها.

١٠٤ - ووافق معظم الوفود المشاركة في الاجتماع الدولي على أن الاتفاقية لن تكون أداة قابلة للاستمرار ما لم يلتزم جميع الدول الأعضاء بأحكامها. ولم تصبح أطرافا في الاتفاقية إلا ٥٠ دولة عضوا حتى الآن.

١٠٥ - ومن المسائل الهامة الأخرى التي ذكرتها عموما الوفود المشاركة في الاجتماع الدولي بشكل عام، مسألة الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية. وهذه هي السنة الثالثة التي تدرج فيها هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٥/٤٨ كاف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٧٥/٤٩ دال المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى الدول الأعضاء إلى الموافقة على الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، وحثت الدول الأعضاء على تنفيذ هذا الوقف. وحتى الآن لم يتخذ إلا نحو ٢٠ بلدا قرار بالوقف الاختياري للتصدير. وأوضحت بعض البلدان في الاجتماع الدولي أنها ستنفذ هذا الوقف الاختياري خلال فترة وجيزة.

١٠٦ - وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، فقد تم التأكيد من جديد على أن الغاية النهائية يجب أن تتمثل في فرض حظر شامل على إنتاج الألغام البرية ونقلها واستعمالها. ولن يوقف انتشار الألغام البرية إلا الحظر الشامل وحده. وهو أسهل تنفيذا، وأيسر من حيث الرصد والتحقق. وهو يضمن علاوة على ذلك، أكثر من أي تدبير آخر، أن القتل والتشويه العشوائيين للمدنيين الأبرياء سيتوقفان في نهاية المطاف. وقد دعا عدد من البلدان والمنظمات في البيانات التي أدلت بها في الاجتماع الدولي إلى فرض هذا الحظر. وأشار بعضها إلى ذلك بوصفه "الهدف النهائي" أو "الغاية المرجوة" التي ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة لتحقيقها، في حين اعتبر آخرون أن الوقت قد حان بالفعل لاتخاذ هذا الاجراء.

١٠٧ - وفي العقود القليلة الماضية، تحول استعمال الألغام البرية من الاستعمال الدفاعي البحت إلى الاستعمال الهجومي، ولا سيما استعمالها في ترويع السكان المدنيين. وفي النزاعات الداخلية المتدنية الحدة وذات الميزانية المنخفضة، باتت الألغام البرية سلاحا مفضلا، لأنها رخيصة وفعالة في الوقت نفسه. وفي هذا الصدد، سيكون توسيع نطاق سريان الاتفاقية لتشمل النزاعات الداخلية خطوة هامة إلى الأمام. غير أنه سيكون من الصعب تحديد مدى الامتثال لأحكام الاتفاقية في معظم النزاعات الداخلية، التي دام بعضها عدة عقود (مثل أنغولا وكمبوديا وموزامبيق). ومن شأن الحظر الشامل وحده أن يضع حدا لمواصلة استعمال هذه الأسلحة. والاستعمال العشوائي للألغام البرية ودوام أثرها، يضعانها ضمن فئة الأسلحة التي تقتل وتشوه دون تمييز. وفي هذا الصدد، يجدر توجيه الأنظار إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي أبرمت في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. فقد أرست هذه الاتفاقية سابقة فيما يتعلق بفرض قيود ذات مغزى على هذه الأنواع من الأسلحة. إذ تحظر المادة الأولى من الاتفاقية على الدول أن تقوم "بإستحداث أو إنتاج الأسلحة الكيميائية أو إحتيازها بطريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها" كما تحظر استعمالها على الإطلاق.

١٠٨ - وما فتئت المنظمات غير الحكومية تشكل عنصرا أساسيا في الحملة الدولية لوقف المزيد من انتشار الألغام البرية، وتضطلع بدور هام في مجال الدعوة العامة المتصلة بمسألة الألغام البرية. ومثال ذلك الحملة الدولية من أجل حظر الألغام البرية، التي تتكون من أكثر من ٣٠٠ منظمة من جميع أنحاء العالم. وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى توثيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

سادسا - الاستنتاج

١٠٩ - يستند نهج الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاكل الألغام البرية إلى مبدأ بناء القدرة. وفي نهاية الأمر تقع مسؤولية إزالة الألغام البرية على عاتق حكومة البلد المتأثر. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تستمر برامج إزالة الألغام طوال عقود من الزمن. لذا تقدم الأمم المتحدة للحكومات المساعدة على إنشاء قدرات وطنية مستدامة، تستمر بوصفها برامج تنمية وطنية بعد توقف الدعم المباشر لبرامج إزالة الألغام المقدم عن طريق الأمم المتحدة.

١١٠ - والألغام البرية تؤثر على جميع قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولذا تتبع الأمم المتحدة نهجا متكاملا فيما يتصل بإزالة الألغام، يتصدى للمشكلة من وجوها المختلفة ويشرك عددا من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ولتوطيد هذا النهج لا بد من وجود مكتب مركزي واحد يكون مسؤولا عن تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام. وستقوم إدارة الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة، بزيادة تطوير الإطار اللازم لبرامج أعمال إزالة الألغام التي تنفذها الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الميداني، ستضطلع بهذه المسؤولية من خلال إنشاء القدرات المناسبة لتنسيق جميع هذه الأنشطة ضمن برامج الأمم المتحدة.

١١١ - ومع ازدياد الخبرة وتضاعف عدد البرامج المراقبة، تتحرك الأمم المتحدة نحو التوحيد للعديد من عناصر أنشطتها، بما في ذلك الوحدات النمطية للدراسات الاستقصائية، وجمع المعلومات وإدارتها، والتدريب والإدارة. وينبغي الحرص على ضمان مرونة النماذج الموحدة بقدر يسمح بتطويرها وفقا لاحتياجات كل من البرامج الوطنية، فما من نموذج واحد يستطيع تلبية احتياجات كافة العمليات.

١١٢ - إن إزالة الألغام عملية بطيئة وخطرة ومكلفة، ولا يمكن إزالة جميع الألغام المزروعة بالفعل في وجود القيود الحالية للتمويل والتكنولوجيا. وينبغي الآن للمجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهود لاستحداث تكنولوجيا إزالة الألغام من شأنها أن تزيد عمليات إزالة الألغام سرعة وأمانا دون زيادة التكلفة بدرجة كبيرة. والدول الأعضاء مطالبة بإلحاح بالتوسع في أعمال البحث والتطوير المتعلقة بتقنيات وتكنولوجيا إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بهدف استحداث معدات عملية قليلة التكلفة ومستدامة. ومن الضروري أن تعمل الدول الأعضاء جنبا إلى جنب لتحقيق ذلك، وتعكف الأمم المتحدة حاليا على دراسة الأساليب التي يمكن بها إقامة وتعزيز هذا التعاون الدولي.

١١٣ - وقد حظيت قاعدة بيانات إزالة الألغام المركزية التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية التي عرضت في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام بتقدير إيجابي للغاية، بوصفها أداة للحصول على معلومات قيمة بشأن الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام. وجميع المنظمات المشاركة في الأنشطة المتصلة بإزالة الألغام مطالبة بالعمل عل نحو وثيق مع الإدارة بغرض مواصلة زيادة قدرة قاعدة البيانات. وتعكف الإدارة أيضا في الوقت الحالي على إنشاء مستودع مركزي لمواد التوعية المتصلة بالألغام، لتيسير تبادل المعلومات، مما من شأنه زيادة كفاءة وفائدة أعمال التوعية الجارية. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت دعوة مؤخرا في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام إلى إنشاء مستودع مركزي للمعلومات المتصلة بتقنيات إزالة الألغام.

١١٤ - وفي السنوات القليلة الماضية، ضاعف المجتمع الدولي دعمه لبرامج الأمم المتحدة. غير أن الظاهر هو أن هذه ليست إلا البداية، حيث أن المشكلة ذات أبعاد هائلة. وثمة حاجة إلى درجة أعمق من الالتزام الوطني وقدر أكبر من الموارد، إذا ما أردنا التغلب على خطر الألغام البرية. وعليه فإن الدول الأعضاء مطالبة بمواصلة الدعم الذي تقدمه للمساعدة في إزالة الألغام.

١١٥ - ومع التعهد في الاجتماع الدولي بتقديم تبرعات قدرها ٢٢ مليون دولار، يدخل الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في إزالة الألغام الآن طور التشغيل الكامل. والغرض من هذا الصندوق الاستئماني هو أن يصبح مصدر تمويل تكميلي لبرامج الأمم المتحدة، حيث يهدف إلى تمويل أنشطة إزالة الألغام حينما تكون الأموال الأخرى لم تتوفر بعد، أو حين لا تكون متاحة بسهولة، من أجل التعجيل باستجابة الأمم المتحدة لمشكلة من مشاكل إزالة الألغام. ويعتزم الأمين العام تقديم تقارير دورية عن حالة الصندوق الاستئماني، واقتراح السبل الكفيلة بإبقائه في مستوى يكفل كفاءة التشغيل. وفي الوقت نفسه، فالدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لم توفر الدعم لهذا المسعى الهام، مطالبة بأن تبادر إلى فعل ذلك.

١١٦ - وقد رحبت الدول الأعضاء بإنشاء القدرة الاحتياطية لإزالة الألغام، واعتبرتها ملحقا هاما للصندوق الاستئماني للتبرعات. والمناقشات جارية بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيما يتعلق بأسلوب إدارتها بأكبر قدر من الفعالية. والدول الأعضاء مطالبة بشدة بتقديم كل الدعم العملي الممكن لتمكين الأمم المتحدة من إنشاء القدرة الاحتياطية على مستوى قابل للاستمرار.

١١٧ - وقد حقق الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام نجاحا على صعد كثيرة. فقد ولّد حشد الموارد المالية والدعم السياسي اللازمين بشكل حاسم، وشحذ وعي الجمهور بأزمة الألغام البرية على الصعيد العالمي، وأتاح إقامة توثيق الاتصالات بين جميع المعنيين بالأمر. وسينظر في عقد اجتماع للمتابعة في غضون السنتين القادمتين.

١١٨ - ولن تحل إزالة الألغام وحدها أزمة الألغام البرية. فسيحتاجون بذل جهود سياسية كبيرة لوقف المزيد من انتشار الألغام. وعلى سبيل الأولوية، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أن يتخذ خطوات

هامة لتعزيز أحكام البروتوكول المتعلق بالألغام البرية. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات إضافة أحكام قانونية شديدة لحماية الموظفين العاملين في مجال الشؤون الإنسانية في المناطق الملغمة؛ وفرض قيود ذات مغزى على نقل الألغام البرية واجزائها والتكنولوجيا المتصلة بالألغام البرية؛ وإدراج اتفاق ملزم يتيح القيام بعمليات تفتيش لتحديد مدى الامتثال للأحكام، وفرض جزاءات ملائمة في حال عدم الامتثال. وينبغي أن تتضمن الاتفاقية أيضا آلية مؤسسية للاستعراض. ولن يصبح بروتوكول الألغام البرية أداة ذات قيمة إلا بعد أن يصبح الانضمام اليه عالميا.

١١٩ - وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ٧٥/٤٨ كاف و ٧٥/٤٩ دال إلى وقف اختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد وحثت الدول الأعضاء على تنفيذ هذا الوقف الاختياري. وحتى الآن لم يستجب لهذه الدعوة إلا نحو ٢٠ دولة عضوا. والدول الأعضاء التي لم تنظر في هذا الوقف الاختياري مطالبة بشدة بالنظر فيه.

١٢٠ - وتساعد الاتفاقية والوقف الاختياري للتصدير في الحد من انتشار الألغام البرية. غير أنه، كما أكد في مناسبات عديدة، لن يوقف انتشار هذه الألغام بشكل فعال وإلى الأبد إلا حظر شامل. والحظر أسهل تطبيقا وأيسر من حيث الرصد والتحقق. وينبغي أن تعمل جميع الدول الأعضاء على تحقيق هذا الهدف. ويجب علينا أن نحظر استعمال الألغام البرية، وإنتاجها ونقلها. كما يجب إتلاف الكميات المخزونة منها.

— — — — —